تصور مقترح لتعويض الفاقد التعليمي في ظل الأزمات المتتالية على قطاع غزة

A Proposed Vision for Addressing Learning Loss in Light of the Consecutive Crises in the Gaza Strip

ياسر سلامة عمار*

جامعـة القرآن الكريم وتأصـيل العلـوم – فلسطين

y.ammar2023@ gmail.com

تاريخ الارسال:2026/02/14 تاريخ القبول:2026/03/29 تاريخ النشر:2026/06/11

الملخص:

هدف البحث إلى بناء تصور مقترح لتعويض الفاقد التعليمي في فلسطين في ظل الأزمات المتتالية، من خلال دراسة واقع الفاقد التعليمي وأسبابه وآثاره، وتحليل الجهود المبذولة لمعالجته بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي ومراجعة الأدبيات والتقارير والدراسات ذات الصلة خلال الفترة (2020–2025). وأظهرت النتائج أن الفاقد التعليمي في فلسطين يمثل أزمة مركبة ذات أبعاد معرفية ونفسية واجتماعية تفاقمت بفعل جائحة كورونا وإضراب المعلمين والحرب على قطاع غزة، كما بينت أن التدخلات الحالية تواجه تحديات تتعلق بالتمويل والبنية التحتية والفجوة الرقمية والآثار النفسية. وأوصى البحث بتبني استراتيجية وطنية شاملة لإدارة التعليم في حالات الطوارئ، ترتكز على تشخيص الفاقد التعليمي بشكل مستمر، وتعزيز المهارات الأساسية، وتوسيع برامج التعليم المساند والتسريع التعليمي، ودمج الدعم النفسي والاجتماعي، وتقوية الشراكات المجتمعية والدولية لضمان استدامة جهود التعويض وتحسين مخرجات التعليم.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح، الفاقد التعليمي، الأزمات المتتالية، قطاع غزة

Abstract:

The study aimed to develop a proposed framework for compensating for learning loss in Palestine amid successive crises by examining the reality, causes, and impacts of learning loss, and by analyzing the efforts undertaken to address it. The research adopted an inductive-analytical approach through reviewing relevant literature, reports, and studies published between 2020 and 2025. The findings revealed that learning loss in Palestine constitutes a complex, multidimensional crisis with cognitive, psychological, and social implications, exacerbated by the COVID-19 pandemic, teachers' strikes, and the war on the Gaza Strip. The study also found that current interventions face challenges related to funding, infrastructure, the digital divide, and psychological consequences. Accordingly, the research recommended the adoption of a comprehensive national strategy for education in emergencies, based on continuous assessment of learning loss, strengthening foundational skills, expanding remedial and accelerated learning programs, integrating psychosocial support, and enhancing community and international partnerships to ensure the sustainability of compensation efforts and improve educational outcomes.

Keywords: Proposed Concept, Educational Losses, Successive Crises, Gaza Strip

*المؤلف المرسل

مقدمة

يُعد التعليم ركيزة أساسية لنهوض المجتمعات وأداة محورية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء الأجيال القادمة، وفي السياق الفلسطيني، يحظى التعليم بأهمية استثنائية كونه وسيلة للصمود وحفظ الهوية في ظل ظروف سياسية واقتصادية ومعيشية بالغة التعقيد، إلا أن قطاع التعليم الفلسطيني واجه خلال السنوات الأخيرة تحديات غير مسبوقة جعلت منظومته تمر بمنعطفات حرجة؛ حيث تعاقبت على المنطقة ثلاث أزمات كبرى: جائحة كورونا التي أربكت العالم وأدت إلى إغلاق المدارس، وتلتها أزمة إضراب المعلمين المستمر بسبب الأوضاع المالية، ثم اندلاع الحرب المدمرة على قطاع غزة وما رافقها من تدمير للبنية التحتية ونزوح جماعي.

قد أدى هذا التراكم للأزمات إلى ظاهرة "الفاقد التعليمي" بكل أبعادها الكمية والكيفية، حيث أصبح هناك فجوة كبيرة بين سنوات التمدرس وسنوات التعلم الفعلي، مما يهدد بتدمير رأس المال البشري الفلسطيني وتحويل المشكلة إلى كارثة وطنية إذا لم يتم التعامل معها بحكمة وسرعة،

ان الفاقد التعليمي، وأثره في التعليم، ليس قضيّة بسيطة يمكن حلّها في مرحلة زمنية قصيرة، بل يحتاج علاجه إلى تحقيق التعاون المشترك بين عائلات الطلاب والهيئات التعليميّة ذلك عن طريق توظيف جميع القدرات التي تعالج آثاره السلبية، وتحدّ من تفاقم حالة عدم استقرار التعلّم المترتبة عليه، مع ضرورة تذكر أن الطرف الوحيد الذي يدفع ضريبة هذه المشكلة الخطيرة هو الطالب باعتباره المحور الأساس في العملية التعليمية، لذلك الإسراع دون تأجيل أو تردّد في الوصول إلى علاج فعال، يساهم في تحسين كفاءة التعليم، وحماية مستقبل الطلاب من تداعيات الفاقد التعليمي.[1]

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة استشراف واقع الفاقد التعليمي، واستخلاص الدروس من الأزمات السابقة، والبناء على الجهود الحالية لوزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني، للخروج بـ "تصور مقترح" متكامل يسعى إلى تعويض الفاقد التعليمي واستعادة التوازن للمسيرة التعليمية في فلسطين، بما يتناسب مع طبيعة التحديات الراهنة وضمان استمرارية التعليم كحق أساسي للأجيال القادمة.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من تداعيات الأزمات المتتالية، إلا أن الدراسات الميدانية والتقارير الدولية تشير إلى أن الفاقد التعليمي في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، بلغ مستويات خطيرة وغير مسبوقة، وتتجلى مشكلة البحث في أن الإجراءات المتخذة غالباً ما تكون ردود أفعال طارئة ووقتية تفتقر إلى الاستراتيجيات طويلة المدى القادرة على معالجة التراكم المعرفي والمهاري لدى الطلبة، كما أنها تعاني من قصور في الموارد البشرية والمادية والبنية التحتية.

كما تظهر مشكلة البحث في غياب تصور شامل ومتكامل يشارك فيه كافة الأطراف (الوزارة، المدرسة، المعلم، الأسرة، المجتمع) ويحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح للخروج من الأزمة، وتتفاقم هذه المشكلة مع استمرار الحرب في غزة وتأثيرها النفسي والاجتماعي على الطلبة والمعلمين، مما يستدعي بحثاً علمياً جاداً يقترح

آليات عملية وواقعية لتعويض ما فات، لا تقتصر على الجانب الأكاديمي فحسب، بل تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية، وتوظف التقنيات الحديثة بما يتلاءم مع الإمكانات المتاحة.

تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما التصور المقترح لتعويض الفاقد التعليمي في فلسطين في ظل الأزمات المتتالية؟

(1) وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

(2) ما واقع الفاقد التعليمي في فلسطين، وتحديداً في قطاع غزة؟

(3) ما الأزمات التي ساهمت في تراكم الفاقد التعليمي في فلسطين؟

(4) ما المشكلات التربوية والتعليمية التي تزيد من حدة الفاقد التعليمي

(5) ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للحد من الفاقد التعليمي؟

(6) ما المعوقات والتحديات التي تواجه معالجة الفاقد التعليمي في ظل الأوضاع الراهنة؟

(7) ما مكونات التصور المقترح لتعويض الفاقد التعليمي من حيث الأهداف، والمرتكزات، والمتطلبات، والآليات التنفيذية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

(1) الكشف عن واقع الفاقد التعليمي في فلسطين وتحديد أبعاده الكمية والكيفية، مع التركيز على الوضع في قطاع غزة.

(2) تحليل الأزمات المتتالية (كورونا، الإضراب، الحرب) وتأثيرها المباشر وغير المباشر على استمرارية التعليم وجودته.

(3) استعراض وتقييم الإجراءات والاستراتيجيات الحالية المتبعة من قبل وزارة التربية والتعليم والمدارس للتعامل مع الفاقد التعليمي.

(4) بناء تصور مقترح لتعويض الفاقد التعليمي يحدد الأهداف، والمنطلقات، والمرتكزات، والمتطلبات، وأدوار جميع الأطراف المعنية.

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية النظرية:

(1) تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب التربوي العربي المتعلق بـ "إدارة الأزمات التعليمية" و"الفاقد التعليمي" في سياقات الصراع والنزوح، وهو مجال يحتاج إلى مزيد من الدراسات التحليلية والبنائية.

(2) تقدم الدراسة إطاراً مفاهيمياً يجمع بين النظرية التربوية والتطبيق الميداني، مما يفتح الآفاق للباحثين لإجراء دراسات مقارنة أو تقييمية مستقبلاً.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

(1) تقدم الدراسة " (تصور مقترح) لوزارة التربية والتعليم وصناع القرار يمكن الاستفادة منها في وضع خطط الطوارئ واستراتيجيات التعافي.

(2) تفيد الإدارات المدرسية والمعلمين في تحديد أولويات العمل التعليمي واختيار الاستراتيجيات الأنسب لتعويض الفاقد (مثل التسريع التعليمي، التعليم المساند).

(3) تساعد في توعية الأسرة والمجتمع بدورهم المحوري في دعم العملية التعليمية خارج أسوار المدرسة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على الأسلوب المكتبي القائم على المنهج الاستقرائي لدراسة موضوع تحليل الفاقد التعليمي، تضمنت المنهجية إجراء مسح شامل للأدبيات الحديثة المتعلقة بالإطار المفاهيمي للبحث، بهدف تحديد العوامل المسببة الفاقد التعليمي، كما ركز البحث على نقد وتحليل المكونات الفكرية المرتبطة بالموضوع.

محددات البحث:

(1) الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على موضوع "الفاقد التعليمي" و"التصور المقترح لتعويضه" في المدارس الفلسطينية (الحكومية، وكالة الغوث، الخاصة).

(2) الحدود المكانية: يركز البحث على فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، مع التركيز بشكل خاص على الحالة في قطاع غزة لما تمثله من حالة استثنائية.

(3) الحدود الزمانية: تناول البحث الفترة الزمنية التي بدأت بجائحة كورونا (2020) وصولاً إلى الوضع الراهن بعد أحداث أكتوبر 2023.

(4) الحدود البشرية: يركز البحث على (الطلبة، المعلمون، الإداريون، المشرفون التربويون، وأولياء الأمور) كأطراف فاعلة في التصور المقترح.

مصطلحات البحث:

تبنى البحث التعريفات الإجرائية التالية:

تصور مقترح: الإطار الاستشرافي المقترح الذي يصيغه الباحث كنتيجة نهائية للدراسة الحالية، مستنداً إلى تحليل إلى نتائج الدراسات السابقة وتحليل الواقع الراهن، بهدف اقتراح تصور لمعالجة مشكلة الفاقد التعليمي من خلال تحديد أهداف محددة، ومرتكزات تربوية، ومتطلبات بشرية ومادية، وآليات تنفيذية تشرك كافة الأطراف المعنية

الفاقد التعليمي: يُعرف بأنه الخسارة أو النقص الذي يصيب تحصيل الطالب في المهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب) والمعارف المقررة، والذي يُعزى إلى انقطاع تام أو جزئي عن العملية التعليمية نتيجة لأزمات خارجية (حروب، أوبئة) أو داخلية (إضرابات)، مما يؤدي إلى فجوة بين ما هو مخطط تعليمه وبين ما تم تعلمه فعلياً.

الأزمات التعليمية: الظروف الاستثنائية والطارئة التي تهدد استمرارية التعليم وجودته، والتي شملت (جائحة كورونا، إضراب المعلمين، الحرب على غزة)، وهي ظروف تفرض تحديات على البنية التحتية والبشرية للنظام التعليمي.

تعويض الفاقد التعليمي: مجموعة الاستراتيجيات والإجراءات التربوية الهادفة إلى سد الفجوات المعرفية والمهارية لدى الطلبة، وتشمل (التسريع التعليمي، التدريس المساند، الدعم الإضافي، إعادة هيكلة الوقت المدرسي).

الدراسات السابقة:

دراسة (بلاصي وأبو خيران، 2025)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارات المدرسية في الحد من الفاقد التعليمي في فلسطين – مديرية يطا كحالة دراسية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، حيث تكونت من (33) فقرة. وتكونت عينة الدراسة من (89) معلمًا ومعلمة من المدارس الحكومية في مديرية يطا، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لدور الإدارات المدرسية في الحد من الفاقد التعليمي جاءت مرتفعة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري المرحلة الدراسية وسنوات الخدمة، بينما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الماجستير فأعلى، وكذلك لمتغير التخصص لصالح تخصص العلوم الطبيعية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل التعليم المساند، ومتابعة الإدارات المدرسية لبناء خطط علاجية قائمة على نتائج الاختبارات التشخيصية، والعمل على تنفيذها من خلال لجان التقصي الرئيسة.

دراسة (براهمة، 2025)

هدفت إلى تقديم تصور مقترح للحد من الفاقد التعليمي لدى طلبة المدارس في فلسطين. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي التركيبي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات والدراسات التربوية ذات الصلة، واستندت إلى التحليل النظري، إضافة إلى الاستفادة من آراء الخبراء والمختصين للتحقق من مناسبة التصور المقترح، واعتمدت الدراسة على تحليل المصادر العلمية والاستطلاع النوعي لآراء التربويين.

وتوصلت إلى أن الفاقد التعليمي في فلسطين يمثل مشكلة تربوية مركبة ناتجة عن الأزمات والحروب وجائحة كورونا، وضعف البنية التعليمية، والانقطاعات المتكررة عن التعليم، مما أثر سلبًا في التحصيل الأكاديمي والجوانب المهارية والوجدانية لدى الطلبة، كما خلصت إلى ضرورة تبني تصور متكامل يشارك فيه جميع أطراف العملية التعليمية، بدءًا من وزارة التربية والتعليم، مرورًا بالمدرسة والمعلم، وصولًا إلى الأسرة والطالب، وأوصت الدراسة بضرورة توظيف التقنيات الحديثة في التعليم، وتعزيز برامج التدريس المساند، وإجراء التقويم التشخيصي المستمر، وتدريب المعلمين على استراتيجيات معالجة الفاقد التعليمي، وتوفير الدعم النفسي والتربوي للطلبة، إضافة إلى وضع سياسات وطنية واضحة لتعويض الفاقد التعليمي والحد من آثاره.

دراسة (الطويل، 2025)

هدفت إلى بلورة تصور مقترح لتعويض الفاقد التعليمي في مدارس محافظة الخليل في ظل الأزمات، من خلال التعرف إلى واقع الفاقد التعليمي، والإجراءات المتبعة لمعالجته، ومقترحات التعامل معه من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمشرفين التربويين. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي المدخل المختلط (الكمي والكيفي). واستخدمت الاستبانة والمقابلة أداةً لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من عينة طبقية عشوائية بلغت (417) مديرًا ومعلمًا، إضافة إلى عينة قصدية من (8) مشرفين تربويين لإجراء المقابلات، من مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع الفاقد التعليمي في المدارس الحكومية بمحافظة الخليل في ظل الأزمات جاء بدرجة مرتفعة، وأن الإجراءات المتبعة لمعالجته جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت مقترحات التعامل معه بدرجة مرتفعة. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيًا تعزى لمعظم المتغيرات الديموغرافية، مع وجود فروق في بعض المتغيرات مثل جنس الطلبة والوظيفة، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد وتطوير استراتيجيات تربوية للحد من الفاقد التعليمي، وتفعيل الدوام المدرسي، وزيادة زمن الحصة، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي للمدارس، وتنفيذ برامج تدريبية للمديرين والمعلمين والطلبة، بما يسهم في معالجة الفاقد التعليمي وتحسين جودة التعليم في ظل الأزمات.

دراسة (شراونة، 2024)

هدفت إلى التعرف على واقع توظيف تقنيات التعليم في التدريس للحد من الفاقد التعليمي، والكشف عن الصعوبات التي تواجه معلمي المرحلة الأساسية في مديرية تربية جنوب الخليل من وجهة نظرهم، واتبعت المنهج الوصفي، واستخدمت أداة الاستبانة التي تكونت من (54) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، بعد التأكد من صدقها

وثباتها، لجمع البيانات، وتكونت العينة من (244) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الأساسية، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عدده (1219).

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع توظيف تقنيات التعليم في التدريس للحد من الفاقد التعليمي جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، سواء في واقع التوظيف أو في الصعوبات التي تواجه المعلمين، وأوصت الدراسة بضرورة دعم المعلمين ماديًا ومعنويًا، وتوفير دورات تدريبية مكثفة ومستمرة حول كيفية استخدام تقنيات التعليم بفاعلية، إضافة إلى إجراء دراسات أخرى ذات صلة بموضوع الفاقد التعليمي وتقنيات التعليم.

دراسة (أبو عياش، 2024)

هدفت إلى التعرف على واقع التعليم في فلسطين في ظل الأزمات المتلاحقة، وتحليل أثرها التراكمي في تفاقم الفاقد التعليمي لدى الطلبة، مع تسليط الضوء على التحديات البنيوية والظرفية التي يواجهها النظام التعليمي الفلسطيني، واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل البيانات والتقارير الرسمية والدولية المتعلقة بقطاع التعليم، واعتمدت أسلوب تحليل الوثائق والتقارير الإحصائية كمصدر لجمع البيانات، استندت إلى بيانات كلية على مستوى النظام التعليمي الفلسطيني كما وردت في التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات المتكررة، بما في ذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية وجائحة كورونا، أسهمت بشكل واضح في تراكم الفاقد التعليمي واتساع فجوات التعلم بين الطلبة، مع وجود تحديات تتعلق بالبنية التحتية، والتحول الرقمي، والدعم النفسي والاجتماعي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني خطط وطنية شاملة لمعالجة الفاقد التعليمي، وتعزيز برامج التعويض الأكاديمي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتقديم دعم نفسي وتربوي مستدام للطلبة، إلى جانب تعزيز جاهزية النظام التعليمي للاستجابة للأزمات المستقبلية.

دراسة (الشرحة، 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع توظيف تقنيات التعليم في التدريس للحد من الفاقد التعليمي، والكشف عن الصعوبات التي يواجهها معلمو المرحلة الأساسية في مديرية تربية جنوب الخليل، واتبعت المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (244) معلماً ومعلمة من مجتمع الدراسة البالغ (1219)، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، موزعين حسب متغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع توظيف تقنيات التعليم في التدريس للحد من الفاقد التعليمي جاء بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز توظيف تقنيات التعليم في التدريس، وتقديم الدعم والتدريب للمعلمين بما يسهم في الحد من الفاقد التعليمي.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم الفاقد التعليمي

يُعد مفهوم الفاقد التعليمي من المفاهيم التي طُرحت في الميدان التربوي منذ عقود؛ إذ كانت بعض المدارس في ستينيات القرن الماضي تخصص حصصًا مسائية للطلبة منخفضي التحصيل بهدف تعزيز تعلمهم ومساعدتهم على اللحاق بزملائهم في الصف. كما شكّلت برامج ومدارس محو الأمية صورة مبكرة من صور التدخل العلاجي، حيث هدفت إلى معالجة جوانب القصور التعليمي وتعويض ما فات المتعلمين من مهارات ومعارف أساسية.[2]

ظهر مصطلح الفاقد التعليمي للدلالة على النتائج السلبية المترتبة على انقطاع الطلبة عن الالتحاق المنتظم بمدارسهم في مختلف المواد الدراسية، الأمر الذي أدى إلى تراجعهم في اكتساب المعارف والمهارات والقيم التي يُفترض تنميتها داخل البيئة المدرسية. ومن ثم برزت الحاجة إلى تبني إجراءات علاجية سريعة وفعّالة لتعويض هذا القصور في أقصر وقت ممكن، ولا سيما بعد الانخفاض الملحوظ في المستوى التعليمي لدى شريحة واسعة من الطلبة نتيجة ضعف تفاعلهم الكامل مع المنصات التعليمية الإلكترونية.[3]

ويُفهم من ذلك أن الفاقد التعليمي يشير إلى ما يفقده الطلبة من مهارات متعددة الأبعاد، تشمل المهارات الأكاديمية المرتبطة بالمحتوى المعرفي للمناهج، إلى جانب المهارات الوجدانية والاجتماعية مثل تنمية الاتجاهات الإيجابية، وتعزيز الثقة بالنفس، وروح التعاون، والعمل الجماعي، والمبادرة. ويعود ذلك إلى عدم تمكنهم من اكتساب هذه المهارات في ظل تعاقب الأزمات التي شهدتها دولة فلسطين، وما نتج عنها من إغلاق جزئي أو كلي للمدارس، الأمر الذي أثر في استمرارية العملية التعليمية وانتظامها.[4]

ويرى (Pier et al., 2021) إلى أن الفاقد التعليمي يعكس مقدار التراجع بين المستوى التعليمي المتوقع للطلبة والمستوى الذي وصلوا إليه فعليًا.[5]

ولقد عرفت وزارة التربية والتعليم في فلسطين (2023) الفاقد التعليمي بأنه توصيف لمختلف جوانب عدم قدرة النظام التعليمي في تحقيق أهدافه المنشودة، إضافة إلى الفجوة التي تنشأ لدى الطلبة جراء الفرق بين ما تم امتلاكه خلال الأزمات وعدم قدرة النظام التعليمي على توفير الإمكانيات الكاملة والمناسبة، وبين ما يتم عادة في الظروف الطبيعية، ويشتمل على الجوانب المعرفية والعاطفية والاجتماعية؛ الفاقد التعليمي.[6]

أشارت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية (2023) إلى أن الفاقد التعليمي يتمثل في مظاهر الإخفاق التي تواجه النظام التعليمي أثناء الأزمات، وما ينتج عنها من تفاوت بين مستوى التعلم في الظروف الطارئة والمستوى المعتاد في الأوضاع الطبيعية، بما يؤثر في النمو المعرفي والنفسي والاجتماعي للطلبة.

كما عرفه الشرحة (2024)[7] حالة من القصور التعليمي تتمثل في عدم تمكن الطلبة من تحصيل جملة المفاهيم والمعارف والمهارات المتوقعة منهم، إلى جانب ضعف أو تراجع الاتجاهات السلوكية الإيجابية المرتبطة بالتعلم، سواء من حيث الكم أو الكيف، وذلك عبر مختلف المقررات الدراسية.

ويرى الباحث أن الفاقد التعليمي في السياق الفلسطيني ليس مجرد خسارة مؤقتة في المحتوى الأكاديمي، بل ظاهرة تراكمية متعددة الأبعاد تتفاقم بفعل الظروف السياسية والأمنية المستمرة، مثل الإغلاقات المتكررة والحروب والحصار، مما يؤدي إلى فجوة هيكلية في النمو الشامل للطلبة (معرفيًا، عاطفيًا، اجتماعيًا). وبالتالي، يتطلب تعريفه النظر فيه كـ"هدر تعليمي متراكم" يهدد بإنتاج أجيال تعاني من نقص في الكفاءات الأساسية، ويتجاوز التعويض التقليدي إلى حاجة ماسة لاستراتيجيات تعافٍ شاملة تشمل إعادة بناء المناهج المرنة، تعزيز التعليم المساند، ودمج الدعم النفسي–اجتماعي، مع التركيز على المهارات الحياتية لمواجهة التحديات المستقبلية.

يمكن تصنيف الفاقد التعليمي –من حيث أسبابه– إلى نمطين رئيسين:[8]

النمط الأول يتمثل في الفاقد الذي يقع رغم استمرار العملية التعليمية وانتظام التمدرس؛ إذ قد ينشأ نتيجة الانقطاع المؤقت مثل العطلة الصيفية، أو كثرة الغياب، أو تدني مستوى جودة التعليم، أو ضعف الدافعية نحو التعلم، أو بسبب عوامل أسرية أو اجتماعية أو نفسية تؤثر في الطالب، أما النمط الثاني فيرتبط بالتوقف الكلي أو شبه الكلي عن الدراسة، ويحدث في حالات الطوارئ كالأزمات والحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية، وغيرها من الظروف القهرية التي تؤدي إلى إغلاق المدارس وتعطل الدراسة قسرًا.

ثانياً: واقع الفاقد التعليمي في فلسطين خاصة قطاع غزة

تتسم فلسطين، وبشكل خاص قطاع غزة، بواقع الفاقد التعليمي "الكبير والاستثنائي" نتيجة للأزمات المتتالية، ووفقاً لـ أبو عياش (2024)[9]، فإن الطفل الفلسطيني يقضي أكثر من 10 سنوات في المدرسة لكن ما يتعلمونه فعلياً يعادل 8 سنوات فقط، مما يشير إلى فجوة كبيرة بين سنوات التمدرس وسنوات التعلم الفعلية. وقد تفاقم هذا الواقع بشكل غير مسبوق في قطاع غزة؛ حيث أكدت التقارير أن التعليم في فلسطين يواجه تحديات تتجاوز ما يواجهه في أي مكان آخر في العالم،[10] وفي قطاع غزة تحديداً، أدى العدوان الإسرائيلي المستمر وتدمير المدارس وتحويلها إلى مراكز إيواء إلى حرمان أكثر من 619 ألف طالب من حقهم في التعليم، واستشهاد وإصابة آلاف الطلاب والمعلمين، مما يجعل الفاقد التعليمي يهدد بتحول كارثة وطنية.[11]

واقع الفاقد التعليمي في قطاع غزة (بالأرقام والإحصائيات):[12]

(1) الانقطاع الكلي عن التعليم: منذ السابع من أكتوبر 2023، توقفت العملية التعليمية تماماً في قطاع غزة، مما حرم أكثر من 625,000 طالب وطالبة من حقهم في التعليم المدرسي.

(2) الخسائر البشرية في المنظومة: حتى تاريخ إعداد التقارير، استشهد أكثر من 500 معلم وإداري، بالإضافة إلى آلاف الطلبة نتيجة العدوان المستمر.

(3) تدمير البنية التحتية: تعرضت 95% من مباني المدارس في قطاع غزة لأضرار جسيمة أو دمار كلي نتيجة القصف، وبعضها تحول إلى مراكز إيواء للنازحين.

(4) سنوات التعلم الضائعة: تشير بيانات البنك الدولي إلى أن الطفل الفلسطيني يقضي 11 عاماً في المدرسة، لكنه يكتسب مهارات تعادل 8 سنوات فقط، أي أن هناك فاقداً مزمناً قدره 4 سنوات حتى قبل الحرب الحالية.

(5) الفجوة الرقمية: يعاني قطاع غزة من فجوة رقمية حادة، حيث تمتلك 22% فقط من الأسر جهاز حاسوب في المنزل، مما يجعل "التعلم عن بعد" خياراً صعب المنال للأغلبية.

(6) نتائج الاختبارات الدولية: تعاني فلسطين من تراجع في جودة التعليم، حيث أظهرت نتائج اختبار (PISA) لعام 2022 احتلالها مراتب متأخرة عالمياً في الرياضيات والقراءة.

ويرى الباحث أن واقع الفاقد التعليمي في قطاع غزة لم يعد مجرد أزمة تعليمية مؤقتة، بل كارثة إنسانية تراكمية تتجاوز الخسائر المادية لتشكل تهديداً وجودياً لجيل كامل، حيث يجمع بين التدمير الهيكلي للمنظومة التعليمية والآثار النفسية العميقة مثل الاكتئاب والقلق والفقدان الإدراكي الناتج عن الجوع والصدمات، وفي ظل استمرار الحصار والقيود على إعادة الإعمار، يتطلب الأمر تدخلات دولية عاجلة تشمل إعادة بناء المدارس بتصاميم مقاومة للكوارث، ودمج الدعم النفسي في المناهج، وتطوير برامج تعليمية هجينة تعتمد على التكنولوجيا لسد الفجوة الرقمية، مع التركيز على بناء قدرات المعلمين الناجين لمواجهة التحديات المستقبلية، لئلا يتحول هذا الفاقد إلى "جيل مفقود" يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين على المدى الطويل

ثالثاً: الأزمات التي أدت لتراكم الفاقد التعليمي في قطاع غزة

أشارت الدراسات إلى أن التراكم في الفاقد التعليمي جاء نتيجة ثلاث أزمات متعاقبة خلال السنوات الأربع الأخيرة:[13]

(1) أزمة جائحة كورونا (Covid-19): تسببت في إغلاق المدارس وحالة من الطوارئ العالمية، حيث واجه الطلبة صعوبة في التعلم عن بعد بسبب نقص البنية التحتية والتقنيات.

(2) أزمة إضراب المعلمين: نتجت عن الأزمة المالية والاقتطاعات من رواتب المعلمين، حيث استمر الإضراب لفترات طويلة في المدارس الحكومية (رغم أنه كان مركزاً بشكل أساسي في الضفة الغربية، إلا أنه أثر على النظام التعليمي ككل).

(3) الحرب على قطاع غزة (بعد 7 أكتوبر 2023): تعد الأزمة الأخطر والأكثر تدميراً؛ حيث توقفت الحياة التعليمية تماماً، ودُمرت المدارس، ونُزح السكان، مما جعل التعليم في غزة يواجه وضعاً صعباً للغاية.[14]

ويرى الباحث أن تراكم الفاقد التعليمي في قطاع غزة ليس نتيجة أزمات منفصلة، بل سلسلة مترابطة من الصدمات المتتالية التي تفاقمت بفعل السياق السياسي والحصار المستمر، حيث بدأت جائحة كورونا بإضعاف البنية التحتية والقدرات الرقمية، ثم أدت الأزمة المالية وإضرابات المعلمين إلى تآكل الثقة في النظام التعليمي

وتقليص الفعالية التعليمية، لتأتي الحرب الحالية كعامل مدمر نهائي يحول الفاقد من "مؤقت" إلى "هيكلي وتراكمي" يهدد بفقدان جيل كامل. هذا التراكم يتجاوز الجانب المعرفي ليشمل آثاراً نفسية عميقة (صدمات، اكتئاب، سوء تغذية يؤثر على الإدراك)، واجتماعية (نزوح متكرر، انقطاع عن الروتين التعليمي)، مما يزيد من مخاطر التسرب المدرسي والاستغلال. لذلك، يتطلب التعامل معه استراتيجية تعافٍ شاملة تبدأ بوقف فوري للعنف، ثم إعادة بناء سريعة للمدارس بتصاميم مقاومة، دمج برامج تعويضية مكثفة (remedial education) مع دعم نفسي–اجتماعي، وتطوير نماذج تعليم هجينة (حضوري ورقمي) لسد الفجوات الرقمية، مع التركيز على المهارات الحياتية والأساسية لضمان عدم تحول هذا الفاقد إلى أزمة جيلية تهدد التنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني.

رابعاً: المشكلات التربوية والتعليمية التي تزيد من حدة الفاقد التعليمي

بناءً على الدراسات والمصادر المتوفرة، إليك تفصيل للمشكلات التربوية والتعليمية التي تزيد من حدة الفاقد التعليمي في فلسطين:

(1) مشكلات تتعلق بالإدارة المدرسية

أ. ضعف التخطيط والجاهزية للطوارئ: تفتقر العديد من الإدارات التعليمية إلى خطط طوارئ مستدامة لمواجهة الأزمات المتلاحقة، مما يجعل الاستجابة للفاقد التعليمي عشوائية أو غير منظمة.[15]

ب. شح الموارد المالية والميزانيات: أدى تدهور الوضع الاقتصادي واقتطاعات "إيرادات المقاصة" من قبل الاحتلال إلى عجز الإدارات عن توفير المستلزمات الأساسية وتطوير البيئة المدرسية.[16]

ج. البيئة المدرسية المكتظة: تشكل الفصول المكتظة عائقاً أمام الإدارة في ضبط العملية التعليمية وضمان جودة المخرجات، خاصة في ظل تقليص ساعات الدوام لتعويض الفاقد.[17]

د. غموض الأهداف والمعايير: يعاني النظام الإداري أحياناً من عدم وضوح الأهداف التعليمية للمؤسسة في أوقات الأزمات، مما يصعب من عملية تقييم الأداء أو بناء استراتيجيات علاجية دقيقة.[18]

(2) مشكلات تتعلق بالمعلمين

أ. تدني المهارات التقنية للتعلم عن بُعد: واجه الكثير من المعلمين صعوبات في التعامل مع أدوات التكنولوجيا الحديثة والمنصات الرقمية عند التحول المفاجئ للتعليم غير الوجاهي.[19]

ب. التمسك بالأساليب التقليدية (التلقين): لا يزال بعض المعلمين يعتمدون على أساليب التدريس التقليدية التي تهمش دور الطالب النشط، مما يقلل من دافعية الطلبة ويزيد من الفجوة المعرفية.[20]

ج. الضغوط الاقتصادية والنفسية: يؤثر عدم انتظام الرواتب والضغوط المعيشية الناتجة عن الأزمات السياسية سلباً على استقرار المعلمين النفسي وأدائهم المهني داخل الفصل.[21]

د. ضعف التواصل مع أولياء الأمور: يُلاحظ نقص في قنوات التواصل الفعال بين المعلم والمنزل لمتابعة تقدم الطلبة المتعثرين دراسياً.[22]

(3) مشكلات تتعلق بالطلبة

أ. تراجع المهارات الأساسية: يعاني الطلبة من فقدان حاد في مهارات القراءة والكتابة والحساب، وصعوبة في الربط بين المواد التعليمية المختلفة نتيجة الانقطاع الطويل.[23]

ب. تدني الدافعية وزيادة التسرب: أدت الأزمات المتكررة إلى شعور الطلبة بعدم جدوى التعليم، مما رفع من معدلات الغياب وحالات التسرب المدرسي.[24]

ج. الآثار النفسية والصدمات: تتسبب الحروب والظروف الأمنية غير المستقرة في زيادة القلق والخوف لدى الطلبة، مما يعيق قدرتهم على الاستيعاب والتركيز الدراسي.[25]

د. الفجوة الرقمية والفقر: يحرم شح الأجهزة التكنولوجية وضعف الإنترنت شريحة واسعة من الطلبة، خاصة في قطاع غزة، من فرص التعلم المتكافئة.[26]

(4) مشكلات تتعلق بالمناهج الدراسية

أ. تضخم المادة الدراسية (الحشو): تتسم المناهج الفلسطينية بطول المحتوى وكثرة الحشو، مما يجعل من الصعب إتمامها في ظل تقليص أيام الدوام أو الأزمات.[27]

ب. الفجوة بسبب حذف الوحدات: تضطر الوزارة أحياناً لحذف وحدات دراسية لتعويض الوقت، مما يسبب صعوبة في استيعاب الطلبة للمفاهيم اللاحقة التي تعتمد على ما تم حذفه.[28]

ج. ضعف الملاءمة لخصائص الطلبة: يواجه الطلبة صعوبة في فهم بعض المواضيع لعدم مراعاة المحتوى أحياناً للفروق الفردية أو احتياجاتهم الفعلية في أوقات الطوارئ.[29]

د. نقص الأنشطة العملية: تفتقر المناهج إلى الأنشطة التي تربط المحتوى بالواقع العملي أو التكنولوجي، مما يقلل من جاذبية المادة التعليمية.[30]

ويرى الباحث أن هذه المشكلات التربوية والتعليمية ليست منفصلة بل مترابطة في سياق الاحتلال والحصار، حيث تعمل كعوامل متضافرة تزيد من حدة الفاقد التعليمي ليصبح يهدد جيلًا كاملًا، مع تقديرات تفيد بخسارة تصل إلى 5 سنوات تعليمية حتى الآن، وقد تصل إلى 10 سنوات إذا استمر الإغلاق حتى 2027. هذا التراكم يتجاوز الفقدان المعرفي ليشمل تدهورًا نفسيًا (صدمات، اكتئاب، سوء تغذية يؤثر على الإدراك) واجتماعيًا (تسرب، نقص مهارات حياتية)، مما يتطلب تدخلات فورية تشمل إعادة هيكلة المناهج لتركز على المهارات

الأساسية والدعم النفسي، تطوير برامج رقمية مقاومة للانقطاعات، وتعزيز الشراكات الدولية لإدخال الموارد، مع الضغط على إنهاء الاحتلال كجذر للمشكلة، لئلا يتحول الفاقد إلى فقدان دائم لمستقبل فلسطين.

خامساً: الإجراءات التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لتعويض الفاقد التعليمي

أوضحت الدراسات أن وزارة التربية والتعليم اتخذت عدة إجراءات واستراتيجيات، منها:[31]

(1) تخصيص أيام للتعلّم: اعتماد برنامج "يوم التعليم" (يوم الجمعة أو السبت) ليكون مخصصاً لأنشطة تربوية داعمة للتحصيل.

(2) التعليم عن بعد: استخدام منصات التعلم الإلكتروني والتفاعل عبر تطبيقات مثل "زووم" و"تيمز" و"واتساب" خلال فترات الإغلاق.[32]

(3) الخطة الاستراتيجية: اعتماد خطة "التعافي من التسرب التعليمي – الإطار العام" للتعامل مع الآثار السلبية للأزمات.[33]

(4) الدوام المسائي والتعويضي: اللجوء إلى الدوام المسائي والدوام في العطل الرسمية لتعويض الفاقد، كما فعلت وكالة الغوث (الأونروا) بعد جائحة كورونا.[34]

(5) برامج تعويضية: توجيه المدارس لتنفيذ برامج إثرائية وتعويضية وتعزيزية.[35]

ويرى الباحث أن هذه الإجراءات، رغم أهميتها وشموليتها النسبية، تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ الفعال، خاصة في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الراهنة (مثل الحرب والنزوح في غزة، والاقتحامات في الضفة)، مما يؤدي إلى تفاوت في مستوى التعويض بين المناطق، كما أن الاعتماد الكبير على التعليم عن بعد يعاني من فجوة رقمية ونقص في الدعم النفسي المتكامل، مما يتطلب تعزيز التمويل الوطني والدولي، ودمج برامج الدعم النفسي–اجتماعي بشكل أعمق، وزيادة التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات الدولية لضمان تعافٍ مستدام وشامل يحمي الهوية التعليمية الفلسطينية ويقلل من مخاطر التسرب الدائم، هذا يستدعي إطلاق برنامج وطني موحد للتعويض يشمل خططاً زمنية واضحة وقابلة للقياس، مع تقييم دوري للنتائج لتعديل الاستراتيجيات حسب الاحتياجات المتغيرة.

سادساً: مقترحات التعامل مع الفاقد التعليمي

هناك مجموعة من المقترحات للتعامل مع الفاقد التعليمي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) على مستوى المناهج والوقت:

أ. زيادة أيام الدوام المدرسي لتصبح 6 أيام في الأسبوع بدلاً من 5.

ب. إعادة الحصة الدراسية لمدتها الزمنية (45 دقيقة).

ج. الالتزام بالعطل الرسمية لتعويض الفاقد التعليمي.[36]

د. التركيز على المواد الأساسية (اللغة العربية، الرياضيات، اللغة الإنجليزية) والمهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب).[37]

(2) على مستوى المعلمين والإدارة:

أ. توفير دورات تدريبية مكثفة ومستمرة للمعلمين على استخدام التقنيات التعليمية واستراتيجيات التعلم المساندة.[38]

ب. قيام الإدارات المدرسية ببناء خطط علاجية تتبع الاختبارات التشخيصية وتنفيذها.[39]

(3) على مستوى الأسرة والمجتمع:

أ. أهمية التواصل مع أولياء الأمور لتنبيههم بمتابعة تحصيل أبنائهم وتشجيعهم على حل الواجبات وأوراق العمل العلاجية.[40]

ب. دعم المعلمين مادياً ومعنوياً لتشجيعهم على بذل المزيد من الجهد.[41]

(4) دور المشرفين التربويين:

أ. تحليل الدورات الأكاديمية بمساعدة المشرفين التربويين لتعريف المفاهيم والمهارات الناقصة لدى الطلبة.[42]

ويرى الباحث أن الفاقد التعليمي في فلسطين لم يعد مجرد تحدٍّ عابر أو نتيجة ظرف مؤقت، بل أصبح أزمة تراكمية عميقة وممتدة، ناتجة عن عوامل متعددة مترابطة (جائحة كورونا، الإغلاقات المتكررة، الإضرابات، الاقتحامات الأمنية، والحرب المدمرة في غزة التي أدت إلى تدمير معظم البنية التعليمية)، مما يهدد مستقبل الأجيال ويؤثر على الهوية الوطنية والتنمية المستدامة.

رغم أهمية الإجراءات والمقترحات المذكورة سابقاً (مثل زيادة أيام الدوام، التركيز على المهارات الأساسية، التدريب المستمر للمعلمين، بناء خطط علاجية، والتواصل مع الأسر)، إلا أنها تبقى محدودة النطاق والفعالية في مواجهة الحجم الهائل للفاقد، خاصة في غزة حيث يواجه الطلبة سنوات ثالثة بدون تعليم وجاهي مستدام (حتى 2025–2026)، وفي الضفة مع الدوام المتقطع والأزمات المالية التي تؤثر على رواتب المعلمين وانتظام الدوام.

لذلك، يرى الباحث ضرورة الانتقال إلى مقاربة شاملة ومتكاملة أكثر جذرية وابتكاراً، مستلهمة من استراتيجية تطوير التعليم 2025–2027 للوزارة، ومن خطط الإغاثة والتعافي المبكر المعلنة (مثل عودة تدريجية وجاهية في غزة بحلول 2026، إنشاء مدارس ميدانية، توسيع التعليم الرقمي، وبرامج الدعم النفسي):

- تعزيز الجانب الرقمي والتكنولوجي بشكل جذري من خلال توسيع المدارس الافتراضية، توفير أجهزة لوحية، برامج بث تعليمي، ومواد غير متصلة بالإنترنت لسد الفجوة الرقمية في المناطق المتضررة.

➢دمج الدعم النفسي–الاجتماعي مع التعويض الأكاديمي، عبر مخيمات صيفية، أنشطة إثرائية (STEM وغيرها)، وبرامج تعافٍ نفسي مكثفة، لأن الفاقد ليس تعليمياً فقط بل سلوكياً وانفعالياً، مع انخفاض التفاعل الصفي إلى مستويات منخفضة.

➢إجراء تقييمات تشخيصية دورية واسعة لتحديد الفجوات بدقة، مع خطط علاجية فردية/جماعية، وتمديد برامج التعويض لسنوات متعددة (3 سنوات على الأقل) تشمل الضفة وغزة.

➢تعاون وطني ودولي أوسع لتمويل إعادة البناء (مدارس، مختبرات، تجهيزات)، تدريب آلاف المعلمين والمشرفين على التعامل مع الأزمات، وإطلاق استراتيجية وطنية لإدارة التعليم في الطوارئ مع تحديث خطط الطوارئ سنوياً.

➢إشراك الأسر والمجتمع المحلي بشكل أعمق في المتابعة، مع دعم مادي ومعنوي للمعلمين لرفع الدافعية.

سابعاً: التصور المقترح لتعويض الفاقد التعليمي

بناءً على نتائج الدراسات السابقة تم صياغة التصور المقترح لتعويض الفاقد التعليمي في فلسطين وفق المحاور التالية:

(1) أهداف التصور المقترح

أ. وقف تراكم الفاقد التعليمي: منع تحول الفاقد إلى كارثة وطنية من خلال تدخل سريع ومباشر، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً كقطاع غزة والمدارس الحكومية في الضفة الغربية.

ب. إعادة التوازن للمسيرة التعليمية: استعادة الطلبة للنظام التعليمي الطبيعي وتعويض ما فاتهم من مهارات ومعارف أساسية في القراءة والكتابة والحساب واللغات.

ج. تعزيز جودة التعليم: الانتقال من مجرد التعويض الكمي إلى تحسين نوعية التعليم من خلال توظيف التقنيات الحديثة وتطوير أداء المعلم.

د. تحقيق التكامل المجتمعي: إشراك كافة أطراف العملية التعليمية (وزارة، إدارة مدرسية، معلم، طالب، أسرة، ومجتمع مدني) لضمان نجاح الخطة.

هـ. مواجهة التحديات النفسية والاجتماعية: مساعدة الطلبة على تجاوز الآثار النفسية الناجمة عن الأزمات (حروب، إغلاق) وتعزيز دافعيتهم للتعلم.

(2) **منطلقات** التصور المقترح

أ. طبيعة الأزمات المتتالية: استناداً إلى الدراسات التي تؤكد أن فلسطين واجهت ثلاث أزمات متعاقبة (كورونا، إضراب المعلمين، الحرب) مما يستدعي خطة تعافي طارئة ومكثفة وليست مجرد إجراءات روتينية.

ب. الفجوة بين سنوات التمدرس وسنوات التعلم: بناءً على ما أشار إليه البنك الدولي ودراسة أبو عياش (2024) بأن الطفل الفلسطيني يقضي وقتاً أطول في المدرسة مقارنة بما يتعلمه فعلياً، مما يتطلب استراتيجيات "تسريع تعليمي" وليس مجرد إعادة تدريس تقليدي.

ج. أهمية الدور المجتمعي: اعتبار التعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة في ظل ضعف الإمكانات الحكومية، وهو ما أكدت عليه دراسات الطويل (2025) وأبو عياش (2024) بضرورة إشراك الجامعات والمجتمع المدني.

د. المرحلة التأسيسية هي الأولوية: ترجيح التدخل العاجل في المرحلة الأساسية الدنيا لأن الفاقد فيها يؤثر على المراحل اللاحقة ويصعب تداركه لاحقاً.

هـ. التعليم كحق وأداة صمود: النظر إلى التعليم ليس فقط كعملية أكاديمية بل كأداة للمقاومة والصمود وبناء الهوية الوطنية.

(3) معايير تقييم التصور المقترح

أ. معايير الصلاحية (المنطقية):

– الواقعية والملاءمة: أن يكون التصور مطابقاً للواقع الفلسطيني وملائماً للظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية السائدة، مع مراعاة الفروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

– الاستناد إلى أسس علمية: أن يستند التصور في بنائه على أسس تربوية ونفسية سليمة (مثل نظرية الذكاءات المتعددة، أو التعلم النشط) وعلى نتائج الدراسات السابقة والأدبيات التربوية الحديثة.

– التكامل والاتساق: أن تكون عناصر التصور (الأهداف، الآليات، المسؤوليات) متكاملة ومترابطة ولا يوجد فيها تناقض أو تعارض.

ب. معايير الفاعلية (القدرة على تحقيق النتائج):

– التركيز على الأولويات: أن يركز التصور على المواد والمهارات الأساسية (القراءة، الكتابة، الرياضيات، اللغات) التي يترتب على فقدها تداعيات خطيرة على مستقبل الطالب.

– شمولية الاستهداف: أن يستهدف التصور جميع الفئات المتضررة، مع إعطاء الأولوية للمراحل الدراسية الأدنى (الأساسية الدنيا) التي يصعب تدارك فاقدها لاحقاً.

– استدامة الأثر: أن تصاحب التصور آليات متابعة وتقييم مستمرة لضمان استمرار تحسن الطلبة وعدم عودتهم إلى مستويات الفاقد السابقة.

ج. معايير القابلية للتطبيق (التنفيذية):

– توفر المتطلبات: أن يكون التصور قابلاً للتنفيذ من حيث توفر الموارد البشرية (معلمين، مشرفين)، والمادية (تمويل، أجهزة)، والزمنية (إمكانية زيادة الحصص أو الأيام).

– وضوح الإجراءات: أن تكون الخطوات الإجرائية المطلوبة من كل طرف (وزارة، إدارة، معلم، أسرة) واضحة ومحددة ومباشرة لسهولة تطبيقها.

– المرونة: أن يتسم التصور بالمرونة الكافية للتكيف مع المتغيرات المفاجئة (مثل تفاقم الأوضاع الأمنية أو انتشار وباء جديد).

د. معايير القبول الاجتماعي (المجتمعية):

– قبول المعنيين: أن يحظى التصور بقبول وتأييد المعلمين والإداريين وأولياء الأمور، ويعالج مخاوفهم وتحفزهم للمشاركة.

– الشراكة المجتمعية: أن يتضمن آليات فعلية لمشاركة المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص في دعم العملية التعليمية.

(4) مرتكزات التصور المقترح

أ. مرتكز التشخيص المستمر: الاعتماد على الاختبارات التشخيصية والمقننة لتحديد مواطن الضعف والفاقد لدى كل طالب بدقة قبل البدء بالعلاج.

ب. مرتكز التعليم المساند والفردي: اعتماد استراتيجيات التدريس المساند (Tutoring) والتعلم الفردي للتركيز على الفجوات المعرفية الخاصة بكل طالب.

ج. مرتكز التوظيف التكنولوجي: الاستفادة من التطورات التقنية ومنصات التعلم الإلكتروني كأدوات داعمة للتعويض، مع التغلب على معوقات البنية التحتية.

د. مرتكز الشراكة المجتمعية: بناء شراكات فعالة بين المدارس والجامعات والمؤسسات الأهلية لتوفير الدعم البشري والمادي.

هـ. مرتكز المرونة الزمنية: إعادة هيكلة الوقت المدرسي (زيادة الأيام، زيادة مدة الحصة، استغلال العطل) لتوفير الوقت اللازم للتعويض.

(5) متطلبات التصور المقترح

أ. متطلبات بشرية:

- تدريب المعلمين على استراتيجيات "التسريع التعليمي" و"التعليم المساند" وتوظيف التقنية.
- إشراك المشرفين التربويين في متابعة الخطط العلاجية وتحليل النتائج.
- تأهيل متطوعين من طلبة الجامعات والخريجين لتنفيذ برامج الدعم في المناطق المتضررة.

ب. متطلبات مادية وتقنية:

- توفير ميزانيات خاصة لدعم برامج التعويض وشراء الأدوات المساعدة.
- تحسين البنية التحتية الرقمية وتوفير الأجهزة والإنترنت للطلبة والمعلمين.

ج. متطلبات إدارية وتنظيمية:

- وضع خطة طوارئ تعليمية قابلة للتعديل السريع تتناسب مع تطورات الأوضاع الأمنية.
- تبسيط المناهج وإعادة ترتيب الأولويات التدريسية للتركيز على المهارات الأساسية.
- تفعيل التواصل المستمر بين المدرسة والأسرة.

(6) المعوقات التي يمكن أن تواجه تنفيذ التصور المقترح

أ. معوقات مالية واقتصادية: تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من أزمة مالية حادة نتيجة للاقتطاعات الإسرائيلية، مما قد يعيق توفير التمويل اللازم للبرامج التعويضية ورواتب المعلمين.

ب. معوقات بنية تحتية وتقنية: نقص في الكهرباء والإنترنت، خاصة في قطاع غزة، وضعف توفر الأجهزة لدى الأسر، مما يعيق تطبيق برامج التعلم الإلكتروني أو الهجين بفاعلية.

ج. معوقات بشرية (المعلمين): استمرار أزمة إضرابات المعلمين وتذمرهم بسبب الرواتب قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ أي خطة حكومية، إضافة إلى قلة الكوادر المدربة على التعامل مع الفاقد التراكمي.

د. معوقات أمنية وسياسية: استمرار الحروب، الغارات، الإغلاق، والحواجز التي تمنع وصول الطلبة والمعلمين للمدارس وتجعل التنسيق الصفي أمراً صعباً.

هـ. معوقات أسرية: تدني مستوى الوعي لدى بعض الأسر بأهمية المتابعة المنزلية، أو انشغال الأهل بتأمين لقمة العيش في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة مما يقلل من دعمهم لأبنائهم.

و. معوقات نفسية: الإصابات النفسية والصدمات التي يعاني منها الطلبة والمعلمون تؤثر سلباً على استعداداتهم للتعلم والتدريس.

سابعاً: المقترحات

يمكن صياغة المقترحات العملية على النحو التالي:

(1) مقترحات على مستوى السياسات التعليمية والتشريعات:

أ. تبني سياسة "اليوم التعليمي التكميلي": اعتماد سياسة رسمية بزيادة أيام الدوام الأسبوعي في المدارس الحكومية لتصبح 6 أيام بدلاً من 5، واستغلال اليوم الإضافي (كالجمعة أو السبت) في أنشطة تعويضية وداعمة مركزة.

ب. إعادة هيكلة الحصة الدراسية: زيادة زمن الحصة الدراسية ليعود إلى (45 دقيقة) بدلاً من (40 دقيقة)، لزيادة زمن التعلم الفعلي.

ج. تخصيص ميزانيات طوارئ للتعويض: توجيه جزء من ميزانية التعليم والدعم الدولي لإنشاء "صندوق دعم تعويض الفاقد التعليمي" يُصرف على توفير أدوات المساعدة، وبرامج التدريب، ودعم الأسر الفقيرة.

د. تطوير المناهج الدراسية: مراجعة وتخفيف المناهج الدراسية الحالية للتركيز على المهارات الأساسية وتخليصها من الحشو، بما يسمح بإنهاء المحتوى في زمن أقصر أثناء الأزمات.

(2) مقترحات على مستوى الإدارة المدرسية والمشرفين:

أ. تفعيل الاختبارات التشخيصية: إلزام المدارس بإجراء اختبارات تشخيصية مبدئية لجميع الطلبة لرصد الفجوات المعرفية بدقة، وبناء خطط علاجية فردية بناءً عليها.

ب. تشكيل "لجان الدعم التعليمي" داخل المدرسة: تكليف معلمين متميزين بتقديم حصص مساندة خارج أوقات الدوام الرسمي للطلبة الضعاف، سواء بشكل وجاهي أو عن بعد.

ج. تحفيز وتكريم المعلمين: تقديم حوافز مادية ومعنوية للمعلمين الذين يبذلون جهوداً استثنائية في تنفيذ برامج تعويض الفاقد، لرفع معنوياتهم.

(3) مقترحات على مستوى المعلمين وطرق التدريس:

أ. تدريب مكثف على "التسريع التعليمي": تنظيم دورات تدريبية للمعلمين حول استراتيجيات التسريع التعليمي والتدريس المساند وكيفية تعويض الفجوات في وقت قصير.

ب. توظيف التعلم الهجين بفعالية: تدريب المعلمين على دمج التعليم الوجاهي مع الأدوات الرقمية المتاحة (مثل تطبيقات الواتساب وزووم) لضمان استمرارية التعلم في حال تعطل الوجاهي.

ج. التركيز على المهارات الأساسية: توجيه المعلمين لتخصيص الجزء الأكبر من وقت الحصة لتطبيق مهارات القراءة والكتابة والحساب، واستخدام أساليب تفاعلية لرفع دافعية الطلبة.

(4) مقترحات على مستوى الأسرة والمجتمع:

أ. برامج توعية لأولياء الأمور: إطلاق حملات توعية إعلامية ومدرسية تشرح لأولياء الأمور خطورة الفاقد التعليمي، وتدربهم على أبسط طرق المتابعة المنزلية لأبنائهم.

ب. شراكة مع الجامعات والمجتمع المدني: تفعيل مبادرات "التطوع الطلابي" من خلال إشراك طلبة الجامعات (كليات التربية) في تقديم دعم تعليمي للمدارس المتضررة، خاصة في المناطق النائية أو المحاصرة.

(5) مقترحات للبحث المستقبلي:

أ. إجراء دراسات تقييمية: إجراء دراسات تقييمية دورية لقياس أثر البرامج التعويضية المطبقة حالياً، ومعرفة مدى نجاعتها في سد الفجوات التعليمية، لتحديث الخطط المستقبلية.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يتضح أن الفاقد التعليمي في فلسطين لم يعد ظاهرة طارئة أو خللًا عابرًا في النظام التعليمي، بل أصبح أزمة مركبة ومتراكمة ذات أبعاد معرفية ونفسية واجتماعية، تفاقمت نتيجة تعاقب الأزمات المتمثلة في جائحة كورونا، والإضرابات، والحرب المدمرة على قطاع غزة. وقد كشفت الأدبيات والدراسات السابقة عن حجم الفجوة التعليمية واتساعها، خاصة في المناطق الأكثر تضررًا.

ورغم الجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التعليمية، إلا أن حجم التحدي يتطلب انتقالًا من المعالجات الجزئية المؤقتة إلى استراتيجية وطنية شاملة لإدارة التعليم في الطوارئ، تقوم على التشخيص الدقيق، والتدخل المبكر، والتركيز على المهارات الأساسية، ودمج الدعم النفسي–الاجتماعي، وتعزيز الشراكات المجتمعية والدولية.

ويؤكد التصور المقترح الذي قدمه البحث أن معالجة الفاقد التعليمي ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب تكامل الأدوار بين الوزارة، والمدرسة، والمعلم، والأسرة، والمجتمع المدني، ضمن إطار مرن قابل للتكيف مع المتغيرات. إن نجاح هذا التصور مرهون بتوفر الإرادة السياسية، والتمويل الكافي، والاستقرار النسبي، والمتابعة والتقويم المستمر.

وفي حال عدم التدخل الجاد والمنهجي، فإن خطر تحول الفاقد التعليمي إلى "فاقد جِيلي" يهدد مستقبل التنمية البشرية في فلسطين سيبقى قائمًا، الأمر الذي يستدعي تحركًا عاجلًا ومدروسًا لحماية حق الأجيال القادمة في تعليم نوعي مستدام.

الهوامش:

[1] نجاح الجندي، (2021). دور مدراء المدارس في معالجة الفاقد التعليمي في مدارس المرحلة الأساسية في الأردن في العاصمة عمان. مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية، 2 (4)، ص 26

[2] لوريس المستريحي، (2022). الفاقد التعليمي: آثاره وكيف يمكن تحسينه. مجلة رسالة المعلم، 59 (1)، ص 64

[3] عاطف العيايدة، (2022). الفاقد التعليمي خطوة على الطريق الصحيح. مجلة رسالة المعلم، 59 (1)، ص 58

[4] رهام بلاصي، وأشرف أبو خيران،. (2025). دور الإدارات المدرسيّة في الحد من الفاقد التعليمي في فلسطين – مديرية يطا دراسة حالة. المجلة الفلسطينية للتعلم المفتوح والتعلم الإلكتروني، 1 (20) ، ص 2

[5] See: Pier, L., Hough, H., Christian, M., Bookman, N., Wilkenfeld, B., & Miller, R. (2021). COVID-19 and the educational equity crisis: Evidence on learning loss from the CORE Data Collaborative. Policy Analysis for California Education.

[6] أنظر: وزارة التربية والتعليم. (2023). التعافي من الفاقد التعليمي " الإطار العام". رام الله، فلسطين.

[7] أشرف الشرحة، (2024). درجة الحد من الفاقد التعليمي في مدارس تربية وتعليم جنوب الخليل من وجهة نظر مشرفي المباحث الرئيسية. المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، 75 (1)، ص15.

[8] أنظر: محمد الزغيبي، (2021). الفاقد التعليمي خلال جائحة فيروس كورونا: مفهومه وتقديره وآثاره واستراتيجيات استدراكه. مجلة العلوم التربوية، 33(3)، 543–577، أنظر أيضا: سلامة العنزي، (2021). مقترحات المعلمين والمشرفين التربويين لمعالجة الفاقد التعليمي–دراسة نوعية. المجلة العربية للعلوم النفسية والتربوية، 5 (23)، 227– 256.

[9] أنظر: إسراء أبو عياش، (2024). التعليم في فلسطين: أزمات متعاقبة، وفاقد تعلمي متراكم. مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، 8 (33)، 51–75.

[10] أنظر: دعاء حسن براهمة، (2025). تصور مقترح للحد من الفاقد التعليمي لدى طلبة المدارس في فلسطين. المجلة التربوية الأردنية، 10(2)، 653–678.، 2025

[11] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره

[12] المرجع نفسه

[13] المرجع نفسه؛

[14] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره

[15] أنظر: محمد الزغيبي، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره.

[16] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ عودة، 2021

[17] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره؛ الطويل، 2025

[18] أنظر: محمد الزغيبي، مرجع سبق ذكره

[19] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ شراونة، 2024

[20] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ شراونة، 2024

[21] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ عودة، 2021

[22] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: رهام بلاصي، وأشرف أبو خيران، مرجع سبق ذكره.

[23] الشرحة، 2024؛ الطويل، 2025

[24] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: تسنيم نافز الطويل، (2025). تصوّر مقترح لتعويض الفاقد التعليمي في مدارس محافظة الخليل في ظل الأزمات (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخليل، فلسطين

[25] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره

[26] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: أريج يوسف عبد الكريم شراونة، (2024). واقع توظيف تقنيات التعليم في التدريس للحد من الفاقد التعليمي والصعوبات التي يواجهها معلمو المرحلة الأساسية في مديرية تربية جنوب الخليل (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين

[27] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره

[28] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره ؛ براهمة، 2025

[29] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره ؛ أنظر: أريج يوسف عبد الكريم شراونة، مرجع سبق ذكره.

[30] الشرحة، 2024

[31] براهمة، 2025؛ أنظر: رهام بلاصي، وأشرف أبو خيران، مرجع سبق ذكره.

[32] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره

[33] أنظر: رهام بلاصي، وأشرف أبو خيران، مرجع سبق ذكره؛ أنظر: أنظر: دعاء حسن براهمة، مرجع سبق ذكره.

[34] أنظر: إسراء أبو عياش، مرجع سبق ذكره

[35] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره

[36] أنظر: تسنيم نافز الطويل، مرجع سبق ذكره.

[37] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره

[38] أنظر: أريج يوسف عبد الكريم شراونة، مرجع سبق ذكره؛ أنظر: دعاء حسن براهمة، مرجع سبق ذكره.

[39] أنظر: رهام بلاصي، وأشرف أبو خيران، مرجع سبق ذكره.

[40] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره ؛ براهمة، 2025

[41] أنظر: أريج يوسف عبد الكريم شراونة، مرجع سبق ذكره.

[42] أنظر: أشرف الشرحة ، مرجع سبق ذكره.